

# الجارديان | استقالات في هيومن رايتس ووتش بعد حجب تقرير عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين



الثلاثاء 3 فبراير 2026 م

في تقرير مطول، يوضح الصحفيان جيسون بيرك وسفيان طه أن باحثين يشكون كامل فريق إسرائيل/فلسطين في منظمة هيومن رايتس ووتش قدماً استقالتيهما احتجاجاً على قرار الإدارة حجب تقرير خلص إلى أن إنكار إسرائيل لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية.

ويرى الكاتبان أن الواقعية فجرت أزمة داخل واحدة من أبرز منظمات حقوق الإنسان عالمياً، وأثارت أسئلة صعبة حول استقلالية البحث الحقوقي وحدود الضغوط السياسية.

تشير الجارديان إلى أن التقرير المجد كسر تقاليد العراجعة المعتادة داخل المنظمة، وأن قرار الإيقاف عكس - بحسب المستقليين - تغليب الخشية من ردود فعل سياسية على الالتزام الصارم بالقانون الدولي.

## تقرير مُعلق واستقالات مدّوّية

أعلن عمر شاكر، الذي قاد فريق إسرائيل/فلسطين قرابة عقد، وميلينا أنصارى، الباحثة المساعدة، استقالتيهما بعد أن منعت قيادة المنظمة نشر تقرير يعتبر إنكار حق العودة للنازحين «جريمة ضد الإنسانية». وكتب شاكر في رسالة استقالته أنه فقد ثقته في نزاهة آلية العمل والالتزام بالمبادئ، وأنه لم يعد قادرًا على تمثيل المنظمة.

وقالت قيادة المنظمة إن التقرير يثير قضايا قانونية «معقدة وعميقة الأثر»، وإن المراجعة خلصت إلى ضرورة تعزيز الأساس البحثي والقانوني قبل النشر، فجرى تعليق الإصدار لاستكمال التحليل. غير أن المستقليين أكدوا أن المسودة خضعت لمراجعات واسعة داخلية عبر أقسام متعددة، وأن إيقافها جاء خارج السياق المعتاد.

## «الخط الأحمر»: حق العودة

يرى شاكر أن تطور النقاش العام خلال السنوات الأخيرة سعى بطرح مفاهيم مثل الفصل العنصري والإبادة والتطهير العرقي في سياق إسرائيل/فلسطين، لكن حق العودة بقي «الخط الأحمر» الذي تتردد المؤسسات - حتى الحقوقية منها - في تطبيق القانون والواقع عليه بلا انتقائية.

وبجادل داعمو إسرائيل بأن عودة اللاجئين وذريتهم ستنهي الطابع اليهودي للدولة في المقابل، تؤكد قيادة المنظمة التزامها التاريخي بحق العودة، وتقول إن الخلاف لا يدور حول المبدأ، بل حول الصياغة القانونية وامتداد الاستنتاجات. وأوضح المدير التنفيذي الجديد في رسالة للموظفين أن مراجعة مستقلة جارية لاستخلاص الدروس، واصفاً ما حدث بأنه اختلاف مهني حسن النية حول أسئلة قانونية ودعوية معقدة.

من البحث إلى «الأفعال الإنسانية الأخرى»

بدأ العمل على التقرير في يناير 2025 بوصفه امتداداً لتقرير سابق عن النزوح الداخلي في غزة وخلال المقابلات، ربط لاجئون بين معاناتهم الراهنة وصمة التهجير المتواترة منذ 1948 و1967.

المسودة – التي أطلعت عليها «الجارديان» – وُنفت أوضاع لاجئين داخل الأراضي المحتلة وفي لبنان والأردن وسوريا، وتوصلت إلى استنتاج قانوني جديد: إنكار حق العودة يندرج ضمن جريمة «الأفعال الإنسانية الأخرى» وفق نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، وهي فئة تُخطي انتهاكات جسيمة تُسبب معاناة كبيرة دون أن تنطبق عليها تصنيفات أخرى حرفياً واستند التقرير إلى سابقة قضائية للمحكمة عام 2018 بشأن الروهينغا، حيث اعتبر منع العودة جريمة ضد الإنسانية.

اعتبر شاكر أن إدخال هذا الاستدلال من نطاق الأكاديميا إلى العمل الحقوقى يمنح اللاجئين أدلة قانونية محتملة لمساءلة السلطات، بينما رأى منتقدون داخل المنظمة أن الاستنتاج يحتاج سندًا أوسع وأن نطاقه قد يُسَاء فهْمَه دعوياً.

### اعتراضات داخلية وضغوط السمعة

أبدى مسؤولون قلقهم من اتساع نطاق التقرير ومن تداعياته على مصداقية المنظمة، محذرين من أن يقرأ بوصفه دعوة «لإطفاء الطابع اليهودي» للدولة واقتراح بعضهم التركيز على حالات النزوح الأحدث «لزيادة الصدى».

مع ذلك، فاجأ قرار الإيقاف فريق العمل، خاصة أن المدير التنفيذي الجديد كان من المساهمين في تقرير 2021 الذي وصف سياسات إسرائيل بالفصل العنصري وعقب التعليق، وقع أكثر من 200 موظف رسالة احتجاج أكدت أن المراجعة الصارمة حجر الزاوية للمصداقية، وأن حجب تقرير بعد اجتياز المسار الداخلي يخلق انتباهاً بتدخل غير مبرر ويقوض الثقة.

### سجل القيادة السابقة والالية

دافع المدير التنفيذي السابق عن القرار، معتبراً أن توقيت الانتقال القيادي أربك المسار وأن التقرير تبّنى تفسيراً «متطرفاً» للقانون يصعب الدفاع عنه دعوياً ورداً شاكر بأن العمل، وملف الأسئلة والأجوبة، والإصدار الصحفى أُنجز وجُهّز للنشر، وخلص إلى أن أي اعتراضات جوهيرية كانت ستوقف المسار قبل نهايته لو كانت قائمة بالفعل.

### ما الذي يعنيه الخلاف؟

تُبرز القضية توتراً بنبيوياً بين الجرأة القانونية والحسابات الدعوية في العمل الحقوقى ويفك المستقiliون أن حصر الاستنتاج في نزوح حديث يخلق مفارقة أخلاقية: كيف يُعدّ إنكار العودة لعام واحد جريمة، بينما لا يرقى إنكارها لعقود طويلة إلى ذلك؟

وفي ظل حرب غزة وتصاعد الجدل العالمي، تُظهر الاستقالات – كما يخلص التقرير – أن معركة السرد القانوني حول حق العودة لم تُحسم بعد داخل المؤسسات الحقوقية نفسها، وأن ثعن التردد قد يدفعه الباحثون والباحثات معاً.

<https://www.theguardian.com/world/2026/feb/03/human-rights-watch-researchers-resign-palestine>